

الأزمة السياسية والاقتصادية ترفع نسبة التشاؤم لدى التونسيين إلى 90 في المئة

شعبية قيس سعيد تتراجع إلى أقل من النصف والغنوشي أسوأ سياسي



ارتفعت نسبة التشاؤم لدى التونسيين إلى مستويات غير مسبوقة بسبب توالي الأزمات السياسية والاقتصادية التي ضربت البلاد. وأفردت الصراعات والمناكفات في مؤسسات السلطة شرخا سياسيا واضحا وتباعدا بين ممثلي السلطة والفئات الشعبية ما أفضى إلى انعدام ثقة التونسيين في الطبقة السياسية.

خالد هدي

تونس - أفضت الأزمة التي اتخذت أبعادا مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية في تونس إلى مزيد من تعكر المزاج العام وتعقم الفجوة بين الفاعلين السياسيين والشارع بحسب استطلاعات للرأي كشفت عن حفاظ رئيس البرلمان الذي يرأس حركة النهضة الإسلامية التي تقود الائتلاف الحاكم على تصدره لقائمة أسوأ شخصية سياسية في البلاد، بينما تراجعت شعبية الرئيس قيس سعيد.

وتطرح تعقيدات الوضع الراهن في تونس المدفوعة بصراع سياسي محتدم في أعلى هرم السلطة بين الرئيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي ومن ورائه الغنوشي تساؤلات عدة بشأن جدية جهود الطبقة السياسية في معالجة الأوضاع وتدارك الأمور قبل فوات الأوان، لاسيما في ظل تلويح البعض بالشارع كورقة في مواجهة خصومه.

حيث جاء في الصادرة لكنه بات يحظى فقط بثقة 39 في المئة من هؤلاء، يليه وزير الصحة الأسبق والقيادي بحركة النهضة عبد اللطيف المكي بنسبة 33 في المئة.

في المقابل حلت رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسى في المرتبة الرابعة بنسبة 24 في المئة بعد النائب البرلماني الصافي سعيد.

وحول انعدام الثقة الكلي في الشخصيات السياسية تصدر راشد الغنوشي القائمة بنسبة 77 في المئة، يليه رئيس الحكومة الأسبق والقيادي بالهذه علي العريض بـ 64 في المئة، ثم رئيس الحكومة الأسبق ورئيس حركة تحيا تونس يوسف الشاهد بـ 63 في المئة ويليه رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي الذي يقبع في السجن بـ 62 في المئة.

وعلى الرغم من التراجع المسجل يبقى قيس سعيد الشخصية السياسية التي تحظى بأعلى نسبة من الثقة مقابل تصدر راشد الغنوشي مرة أخرى لمؤشر الانعدام الكلي للثقة في الشخصيات السياسية. ولم تخف أطراف من النهضة (طرف في الحزام السياسي للحكومة) تخوفها من دقة المرحلة التي تمر بها البلاد. ويستتشر الحركة الإسلامية خطورة الأوضاع أكثر من أي وقت مضى في ظل صراع سياسي محتدم تغذيه المصالح والأجندات.

وأفاد المتحدث باسم حركة النهضة فتحي العيادي أن "الحل الوحيد الذي

قطيعة بين الشارع والطبقة السياسية

تراه الحركة في هذه المرحلة هو الحوار بين كل الأطراف السياسية ومؤسسات الدولة، ودعوة إلى التوافق والحوار في ظل الأوضاع الصعبة وتعقيداتها الكبيرة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا".

وأضاف العيادي في تصريح لـ "العرب"، "لا بد من البحث عن أرضية مشتركة لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاستجابة لمطالب الشباب في التشغيل ورفاهيات الطبقة الضعيفة وحتاج إلى تهدئة اجتماعية وسياسية".

وتابع "المشكلة سياسية بالأساس والمطلوب أن يلتزم كل طرف بالصلاحيات التي خولها له الدستور وأن يتواضع النخبة السياسية لإيجاد حل. ونحن نساند الحوار الوطني الذي دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل".

وبينما تتضارب الآراء والمواقف بين قيادات النهضة حول تفاصيل الأزمة ومسبباتها في علاقة بصراع قطبي السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة)، تشرى المنظمات النقابية الفاعلة في البلاد أن الأزمة وصلت إلى الذروة وسط انعدام شبهة كلى للحلول الترقيعية، داعية إلى التوجه نحو فرز حقيقي يعيد توزيع أوراق المشهد من جديد.

وأفاد المتحدث باسم الاتحاد العام التونسي للشغل (المرکزية النقابية ذات النفوذ الواسع في البلاد) سامي الطاهري في تصريح لـ "العرب"، أن "الأزمة خانقة ووصلت إلى الذروة وهناك صعوبات كبيرة للوصول إلى حلول على عكس الفترة الأخيرة".

الجزائر تنفخ في رماد «اتفاق السلام» لاستعادة دورها في مالي

صابر بليدي

وعند تنقله إلى مدينة غاو شمال مالي، استذكر بوقادوم، الدبلوماسيين الجزائريين اللذين قضيا هناك على يد تنظيم القاعدة العام 2012، بعدما اختلفا من مقر القنصلية هناك، وكان محل ابتزاز للسلطات الجزائرية آنذاك لإرغامها على دفع فدية مقابل إطلاق سراحهما.

وقال بوقادوم "وصلت للتو إلى غاو ابن استذكرت زملائنا، شهداء الواجب القنصل العام بوعلام الساييس ونائبه طاهر تواتي رحمهما الله وطيب ثراهما، وستبقى ذكراهما راسخة في أذهاننا".

ولا زالت مالي المجاورة للجزائر وتجمعها حدود برية تفوق الـ 700 كلم، رهينة اضطرابات سياسية وأمنية متراكمة منذ نحو 10 سنوات، جعلتها جبهة مفتوحة على كل الأجدات الفاعلة، وحولتها إلى بؤرة توتر مقلقة للأمن الجزائري وخاصة في جبهته الجنوبية، ولذلك توليها الجزائر أهمية قصوى في استراتيجيتها الدبلوماسية والأمنية على اعتبار أنها جزء مهم في عمقها الاستراتيجي.



صابر بوقادوم

الدورة الـ 42 للجنة متابعة اتفاق السلم بالمالي يطمح دفعة لمسار المصالحة

واحتضنت العام 2015، محادثات السلام بين الحكومة والفصائل السياسية والعسكرية المتصارعة في مالي، وهي المحادثات التي توجت بـ "مسار الجزائر"، غير أنه تعثر لغاية الآن ولم يتم تجسيد مخرجاته، بسبب المؤثرات الإقليمية وعودة الأوضاع إلى مربع الصفر بعد انقلاب العسكر على الرئيس أوبوكر كاينا الصانعة الماضية. وتسعى الجزائر إلى تجسيد مسار السلام الموقع على أراضيها، لقناعة لديها بأن "استقرار مالي هو دعم لأمنها الاستراتيجي والقومي، وأن الاتفاق المذكور هو الحل الأمثل والدائم لإنهاء الخلاف بين الفرقاء الماليين".

ودعت خلال الدورة السابقة للجنة المتابعة إلى "وضع خارطة طريق جديدة لتحفيز الاتفاق، تماشيا مع أهداف المرحلة الانتقالية وجدولها الزمني، وعبرت عن دعمها الثابت للمرحلة الانتقالية في باماكو".

ومن جهته أعلن رئيس وزراء مالي مختار وان، عن أربعة محاور كبرى ذات الأجهزة داخل الاقتصاد منتفيا إلى الأجهزة التقديرية أو التنفيذية في الهيئات السياسية قبل سنة أشهر.

وأكد الشراقي أن "النقاط الأساسية التي يمكن الخروج بها من خلال هذه المشاريع سوف تعزز أخلاقية وتحفيز العملية السياسية برمتها بما فيها تعزيز حضور النساء في المجالس المنتخبة".

ووفقا لخبراء، تستهدف مشاريع القوانين الجديدة الرفع من قيمة الدعم المالي العمومي للأحزاب السياسية زمن الانتخابات وتعزيز مراقبة نفقات هذه الأحزاب، ما يقطع الطريق أمام المال الفاسد.

وصادقت الحكومة على الرفع من قيمة الدعم العمومي المخصص للأحزاب بقيمة "مواكبها وتحفيزها على تجديد أساليب عملها، بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية، مع تخصيص جزء لفائدة الأطر التي توظفها في مجالات التفكير والتحليل والابتكار".

الجزائر - استدركت الجزائر نسبية دورها في المشهد المالي الذي تتقاذفه الاضطرابات السياسية والأمنية منذ مطلع العشرية الأخيرة، بعد تحريكها ملف السلام الموقع على أراضيها العام 2015 بين الفصائل المتصارعة في البلد الجار، مما يدفع باتجاه تقويض نفوذ القوى الإقليمية المؤثرة في باماكو، على غرار فرنسا ومنظمة الإيكواس (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، لاسيما بعد انقلاب العسكر على سلطة الرئيس السابق إبراهيم أوبوكر كاينا، والذهاب نحو تجسيد مخرجات اتفاق الجزائر.

وحمل انعقاد دورة لجنة متابعة اتفاق السلم والمصالحة الوطنية، في بلدة كيدال الواقعة تحت سيطرة فصيل مسلح معارض في شمالي البلاد، رسالة سياسية لأطراف الصراع ومحيط الأزمة المالية، على قدرة اتفاق السلام الموقع في الجزائر العام 2015، على حل أزمة البلاد، خاصة وأنه لأول مرة منذ سنوات يرفع علم الدولة الرسمي في المنطقة المتاخمة للحدود الجزائرية.

وأكد وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم الخميس، أن "احتضان مدينة كيدال في شمال مالي لأول مرة، لأشغال الدورة الـ 42 للجنة متابعة اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر، حدث غير مسبوق، ومؤشر هام من شأنه إعطاء دفعة قوية لهذا المسار الذي ترعاه بلادنا".

وتذكر في تغريدة له على حسابه الرسمي في تويتر، "ترأسست اليوم (الخميس) الدورة الـ 42 للجنة متابعة اتفاق السلم والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر، والتي تحضنها لأول مرة مدينة كيدال شمال البلاد، وهو حدث غير مسبوق ومؤشر هام من شأنه إعطاء دفعة قوية لمسار السلم والمصالحة الذي ترعاه الجزائر بالتعاون مع المجموعة الدولية المثلثة في اللجنة".

وكان رئيس الدبلوماسية الجزائرية، قد أجرى مشاورات موسعة مع كبار المسؤولين في مالي خلال الزيارة التي أداها إلى باماكو، حيث تمحورت اللقاءات المتعددة على العلاقات الثنائية وسبل تطويرها، إلى جانب مسألة تسريع تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة في مالي.

والتقى بوقادوم بالرئيس المالي باع نداو، ونائبه العقيد عصامي غوتا، ووزير الخارجية زيني مولاي، وتركزت المحادثات، بحسب ما كشف عنه بوقادوم في تغريدات متتالية على حسابه، حول "العلاقات الثنائية وأفاق تعزيزها، والسبل الفعيلة بتسريع وتيرة تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر".

تشريع قوانين تعزز العملية الانتخابية ومشاركة المرأة في المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط - صادق المجلس الوزاري الذي ترأسه العاهل المغربي الملك محمد السادس، الخميس، على أربعة مشاريع قوانين تنظيمية في سياق الاستعدادات للانتخابات العامة المقبلة، من بينها مشروع قانون يتعلق بالرفع من مبلغ الدعم العمومي الممنوح للأحزاب السياسية.

وتأتي هذه الخطوة في أعقاب انتقادات لإذاعة من المعارضة المغربية التي سجلت تأخيرا لافتا في تمرير هذه المشاريع إلى البرلمان من أجل المصادقة عليها مع بدء العد التنازلي للانتخابات القادمة المقررة في أكتوبر المقبل.

وقال بيان للديوان الملكي إن القوانين التنظيمية الأربعة تهدف إلى "تطوير قواعد النظام الانتخابي وتقوية الضمانات الانتخابية وضبط قواعد الاستفادة الأحزاب السياسية من الدعم المالي وأخلفة العمليات الانتخابية وتعزيز الشفافية المالية للحملات الانتخابية للمرشحين".

وأكد رئيس الشبكة الوطنية للمجالس المحلية للشباب، نضال بنعلي

للمكانة الدستورية للجنة في التنظيم الترابي للمملكة".

كما تنص هذه القوانين على تنافي صفة "برلماني مع رئاسة مجالس الجماعات (عمدة) التي يفوق عدد سكانها 300 ألف نسمة".

وأصبحت اللائحة الوطنية جهوية وتنتشرط أن تكون وكالة اللائحة والتي تليها من النساء ما يعني أن الشباب سيكون في المرتبة الثالثة.

ويرى مراقبون أن حضور النساء في اللوائح مكسب إضافي لمكانة المرأة داخل الهيئة التشريعية من خلال تخصيص القوانين الانتخابية ثلثي الترشيحات للنساء في اللوائح الجهوية المتنافسة حوله.

وبشأن انتخاب أعضاء مجالس الجماعات القروية، يهدف مشروع القانون الجديد لـ "ضبط مسطرة الترشيح لانتخابات مجالس العمالات والأقاليم، وإقرار آلية لضمان مشاركة النساء، عن طريق تخصيص ثلث المقاعد لهن في كل مجلس".

ومن المنتظر أن تعطي مصادقة البرلمان على هذه المشاريع التي ستعظم الانتصارات الضوء الأخضر لتسريع وتيرة الاستعدادات للاستحقاق القادم،

الانتخابية ببلادنا وإشارة من الملك محمد السادس للأهمية التي تكتسبها هذه الاستحقاقات".

وتنص مشاريع القوانين الجديدة على تطوير الآلية التشريعية المتعلقة بتمثيل النساء في مجلس النواب (الغرفة الأولى من البرلمان)، من خلال تعويض الدائرة الانتخابية الوطنية بدوائر انتخابية جهوية، اعتبارا



قطع الطريق أمام المال الفاسد

على مبدأ الحياد، وتنتشرط ألا يكون المرشح لشغل منصب المسؤولية في بعض الأجهزة داخل الاقتصاد منتفيا إلى الأجهزة التقديرية أو التنفيذية في الهيئات السياسية قبل سنة أشهر.



نضال بنعلي الشراقي

القوانين الجديدة ستعزز أخلاقية وتحفيز العملية السياسية برمتها

ووفقا لخبراء، تستهدف مشاريع القوانين الجديدة الرفع من قيمة الدعم المالي العمومي للأحزاب السياسية زمن الانتخابات وتعزيز مراقبة نفقات هذه الأحزاب، ما يقطع الطريق أمام المال الفاسد.

وصادقت الحكومة على الرفع من قيمة الدعم العمومي المخصص للأحزاب بقيمة "مواكبها وتحفيزها على تجديد أساليب عملها، بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية، مع تخصيص جزء لفائدة الأطر التي توظفها في مجالات التفكير والتحليل والابتكار".